منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)

ملخص تقرير معهد اكسفورد لدراسات الطاقة

تقييم نقاط الضعف في قطاع الطاقة في الهند: وسط أزمة الخليج

مارس 2026

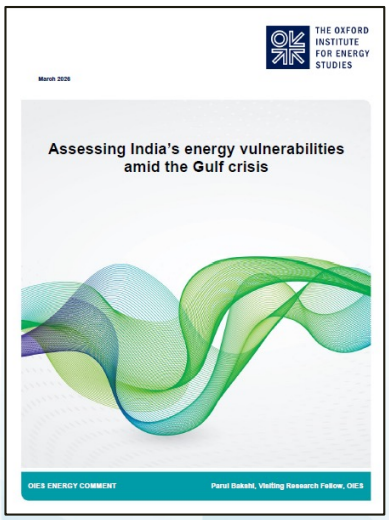

ترجمة وإعداد / ماجد عامر
خبير اقتصادي - الإدارة الاقتصادية

تقييم نقاط الضعف في قطاع الطاقة في الهند:
وسط أزمة الخليج

أدت الأزمة الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط إلى انعكاسات مباشرة على أسواق الطاقة العالمية، لا سيما في ظل استهداف البنى التحتية للطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعطل حركة تجارة الطاقة عبر مضيق هرمز الذي يُعد أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط والغاز في العالم. وحتى دون إغلاق كامل للمضيق، فإن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية وزيادة تكاليف التأمين على الشحن وتحويل مسارات بعض الناقلات البحرية كانت كافية لإحداث ضغوط ملحوظة في أسواق الطاقة. وفي هذا السياق، تبرز الهند بوصفها من أكثر دول العالم عرضة لتداعيات هذه التطورات، حيث تُعد ثالث أكبر مستورد عالمي للنفط الخام، ورابع أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال، كما تعتمد بدرجة كبيرة على واردات الطاقة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمُر نحو 50% من وارداتها النفطية عبر مضيق هرمز، إضافة إلى أكثر من 60% من شحنات الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال، ما يجعل أمن هذا الممر البحري مسألة حيوية لأمن الطاقة الهندي.

❑ اعتماد الهند على الطاقة من الشرق الأوسط

على الرغم من نجاح الهند خلال الأعوام الأخيرة في تنويع مصادر وارداتها النفطية وبناء احتياطيات استراتيجية توفر لها قدراً من الحماية في مواجهة اضطرابات الإمدادات، فإن وضع الغاز الطبيعي يظل أكثر هشاشة، حيث تعمل أنظمة إمدادات الغاز بهوامش أمان محدودة وتفتقر إلى آليات واسعة لامتصاص الصدمات، كما أن تخزين الغاز الطبيعي المسال يتطلب بنية تحتية خاصة، وغالباً ما يُحتفظ به بكميات تشغيلية محدودة. هذا ولا يزال مزيج الطاقة في الهند يعتمد بشكل كبير على الشرق الأوسط، حيث تُعد روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند بحصة بلغت نحو 20% في شهر فبراير 2026، يليها المملكة العربية السعودية بفارق ضئيل، ثم جمهورية العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة. ومن جانب آخر، تستحوذ دولة قطر على نصف واردات الهند من الغاز الطبيعي المسال، وذلك بموجب عقود طويلة الأجل تُوفر قدراً من استقرار الإمدادات، إلا أنها تبقى مرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية، ما يحد من قدرة الهند على تحمل الصدمات السوقية. كما تستحوذ المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر مجتمعة على أكثر من 90% من واردات الهند من غاز البترول المسال، ***كما يوضح الشكل التالي***:

واردات الهند من الطاقة من الشرق الأوسط كنسبة مئوية من إجمالي واردات الطاقة، عام 2024

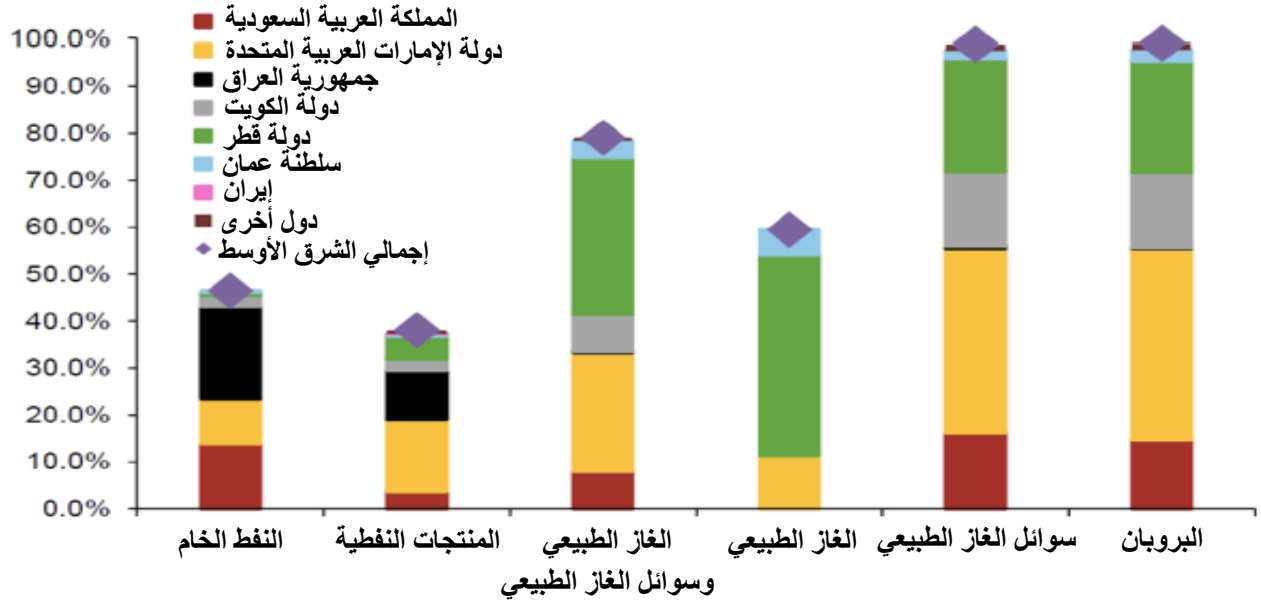

❑ إدارة الطلب في ظل نقص الإمدادات

في مواجهة تراجع إمدادات الغاز، لجأت الهند إلى تفعيل بنود قانون السلع الأساسية لعام 1955 لإعادة توجيه الغاز المنتج محلياً والغاز الطبيعي المسال المستورد نحو القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها الاستهلاك المنزلي والنقل، يليه المدخلات الزراعية كالأسمدة، والأنشطة التجارية المستهلكة للغاز، وبعض القطاعات الصناعية المختارة، مع تقليص الإمدادات للقطاعات الصناعية غير الأساسية. وقد أدى ذلك بالفعل إلى انخفاض إمدادات الغاز لبعض القطاعات مثل مصافي التكرير التي تتلقى حالياً نحو 65% فقط من متوسط استهلاكها، ومحطات توليد الكهرباء ومرافق البتروكيماويات التي تواجه تخفيضاً جزئياً في الإمدادات، مما يعكس هشاشة هيكل الاعتماد على الطاقة المستوردة في الهند.

❑ القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً

يبرُز غاز البترول المسال كأحد أبرز نقاط الضعف في منظومة الطاقة في الهند، نظراً لارتباطه الوثيق بالاستهلاك المنزلي. كما أن برامج الدعم الحكومي تجعل من الصعب تمرير الارتفاع الكامل في الأسعار إلى المستهلكين، ما يضع الهند أمام معادلة صعبة بين زيادة نسبة الدعم أو مواجهة ضغوط التضخم. وقد بدأت بالفعل مؤشرات نقص الإمدادات في الظهور مع تأخر وصول بعض الشحنات الموجودة قرب مضيق هرمز، وحالة عدم اليقين المحيطة بمراكز التصدير الرئيسية (مثل رأس لفان في دولة قطر)، في وقت تحاول فيه الهند تعزيز الإنتاج المحلي عبر توجيه المصافي لزيادة إنتاج غاز البترول المسال، مما أدى إلى

ارتفاع الإنتاج المحلي بنسبة 40% تقريباً، فضلاً عن إعادة توجيه بعض المواد الهيدروكربونية من قطاع البتروكيماويات إلى قطاع التكرير. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الهند ستحتاج إلى ما بين 29 إلى 34 شحنة من غاز البترول المسال شهرياً لتلبية الطلب.

واتخذت الهند إجراءات للتعامل مع ضغوط إمدادات غاز البترول المسال، شملت توفير بدائل مثل الكيروسين والسماح مؤقتاً باستخدام وقود بديل في المنشآت التجارية للحد من الطلب. كما بدأت بعض الأسر منخفضة الدخل في العودة إلى الوقود التقليدي أو التحول إلى الطهي الكهربائي. ولا تقتصر تداعيات الاضطرابات على الاستخدام المنزلي، إذ يمتد تأثيرها إلى الصناعات الصغيرة وقطاع النقل الحضري. وفي الوقت نفسه تسعى الهند لتنويع مصادر الإمداد عبر استيراد الغاز، حيث وقعت شركات النفط الحكومية اتفاقيات لاستيراد 2.2 مليون طن من غاز البترول المسال سنوياً من الولايات المتحدة، ما يُمثل نحو 10% من احتياجات الهند، وقد وصلت بعض الشحنات بالفعل، إلا أن ارتفاع تكاليف الشحن يحد من أثر هذا الخيار على المدى القصير، ما يعزز الحاجة إلى توسيع قدرات التخزين وتقليل الاعتماد على الواردات.

من جانب آخر، يُمثل قطاع توزيع الغاز الطبيعي في المدن ركيزة أساسية لاقتصاد الغاز في الهند، حيث يربط الغاز الطبيعي مباشرة بالمنازل وقطاع النقل، ما يجعله ثاني أكبر قطاع استهلاكي. وقد ساهم تخصيص الغاز المنتج محلياً منخفض التكلفة في دعم توسع هذا القطاع، لا سيما في ظل التوجه المتزايد لاستخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للنقل، حيث يُعد ثاني أكبر وقود للسيارات في الهند بعد الغازولين. وفي ظل الضغوط الحالية على الإمدادات، تسعى الهند إلى تشجيع التحول من استخدام غاز البترول المسال إلى الغاز الطبيعي في المدن، وتسريع نشر البنية التحتية المرتبطة به، ولكن مع تراجع توافر الغاز المنتج محلياً وارتفاع تكاليف الغاز الطبيعي المسال، يواجه قطاع توزيع الغاز الطبيعي في المدن الهندية ضغوطاً متزايدة، مما قد يؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ويُعد قطاع الأسمدة من أبرز القطاعات التي تنتقل من خلالها تداعيات اضطرابات أسواق الطاقة إلى الاقتصاد الهندي، حيث يُمثل الغاز الطبيعي المادة الخام الأساسية لإنتاج الأمونيا، وهي ضرورية لتصنيع اليوريا، السماد الأكثر استخداماً في الهند. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أنه يتم استيراد 60% من الغاز الطبيعي المسال المستخدم في إنتاج اليوريا من دولة قطر، ما يجعل القطاع عرضة لأي اضطراب في الإمدادات أو ارتفاع في الأسعار. ورغم أن السياسات الحكومية تمنح مصانع الأسمدة أولوية في الحصول على الغاز المحلي منخفض التكلفة، فإن محدودية إمداداته تجعل القطاع خاضعاً لتقلبات السوق العالمية. كما أن تنظيم أسعار اليوريا يدفع الحكومة لزيادة الدعم، الذي يُعد بالفعل أحد أكبر بنود الإنفاق العام. ومع اقتراب

موسم الزراعة، قد يؤدي استمرار اضطرابات الإمدادات أو ارتفاع تكاليف الغاز إلى ضغوط على الإنتاج الزراعي وتضخم أسعار الغذاء، وتدرس الهند استيراد مزيد من اليوريا من الصين، والاعتماد على مواد خام بديلة مثل النافتا، ما يعكس الترابط الوثيق بين أمن الطاقة والأمن الغذائي والاستقرار المالي في الهند.

هذا ويتوقع أن تشهد الهند درجات حرارة أعلى من المعدل الطبيعي، لتصل ذروة الطلب على الكهرباء إلى مستوى قياسي جديد يتجاوز مستوى 270 جيجاواط خلال الفترة حتى شهر مايو 2026. وفي هذا السياق، تلعب محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز دوراً محدوداً لكنه هام في الاستجابة السريعة لتقلبات الطلب، غير أن ارتفاع تكاليف الوقود وانقطاع إمدادات الغاز الطبيعي يقلل من فعاليتها، ما يزيد العبء على محطات الفحم التي تشكل العمود الفقري للكهرباء في الهند، مع تداعيات تشمل ارتفاع الانبعاثات وضغطاً على سلاسل إمدادات الفحم. وبعيدًا عن قطاع الطاقة، تؤثر تكاليف المدخلات المتزايدة وقيود الإمدادات على مجموعة كبيرة من الصناعات، من التكرير والبتروكيماويات إلى الصناعات التحويلية الصغيرة، ما يعكس هشاشة الاقتصاد الهندي أمام صدمات الطاقة.

❑ التحولات الهيكلية المطلوبة لتعزيز أمن الطاقة في الهند

في ظل الأضرار التي لحقت بمجمع رأس لفان في دولة قطر، أحد أبرز مراكز تصدير الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال في العالم، تواجه الهند تحديات تتمثل في شح الإمدادات وارتفاع الأسعار على المدى القريب، مما يزيد الضغوط التضخمية على القطاعات المرتبطة بالغاز ويستدعي تعزيز إدارة الطلب، في حين تظل محدودية التخزين والإنتاج المحلي والاعتماد الكبير على الواردات أبرز القيود. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تسريع التحولات الهيكلية في استراتيجية الطاقة الهندية، عبر تعزيز دمج الطاقة المتجددة، وكهربة الاستخدام النهائي للطاقة، وتوسيع البنية التحتية لتخزين الغاز، مع الحفاظ على دور الغاز الطبيعي كمكون أساسي في مزيج، فيما تظل الدبلوماسية الاستراتيجية وتنويع الموردين عناصر حاسمة لضمان مرونة وأمن الطاقة في مواجهة تقلبات السوق العالمية.